أفتتاحية العدد *:

ملحوظات حول تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخIPCC

تُعدُّ قضية التغير المناخي من أهم التحديات التي تقوِّض آمال التنمية المستدامة وأهدافها2030_2015 وقد سعت كثير من المنظمات الدولية والحكومات على مستوى العالم للتنبيه حول آثار هذه الظاهرة التي تنذر بعواقب وخيمة على مستقبل البشرية. أذ سيُسلَّط الضوء في هذا المقال على أهم النقط التي تضمَّنها التقرير الأخير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخIPCC الصادر في اليوم قبل الأخير من شهر شباط 2022 ، بالتزامن مع اندلاع واحدة من اخطر الازمات العالمية ووصولها إلى حدِّ النزاع المسلَّح بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا التي تنذر تطوراتها المتسارعة بمخاطر جسيمة على مستقبل الحياة في الكوكب إذا ما تفاقمت وغَلَبَ منطق القوة منطق العقل، وتفوق السلاح على الحل الدبلوماسي العقلاني.

أهم مقتطفات التقرير وأهم الملحوظات عليه:

في مطلع تقرير IPCC يؤكِّد الفريق العلمي الذي تولى إعداد آخر التحذيرات الأممية بشأن قضية التغيُّر المناخي بأنَّ الأشخاص والنظم الأيكولوجية الأقل قدرة على التكيُّف هم الأكثر تضرراً من ظاهرة الاحتباس الحراري ونتائجها الوخيمة، ما حمل رئيس الهيئة (هوسانك لي) للإعلان صراحةً على أنَّ مضامين تقرير شباط2022 هي بمنزلة تحدير مشدَّد بشأن عواقب عدم الاستجابة لتخفيض الانبعاثات التي باتت تشكِّل تهديداً خطيراً لرفاهية الناس وصحة الكوكب برمتهِ، وبأنَّ الإجراءات الوقائية وحدها ستصيغ تحديد الكيفية التي سيتكيَّف بها البشر مع تزايد مخاطر المناخ وكيفية الاستجابة الطبيعة.

ممَّا يجعل من التغيُّر المناخي أحد ألدِّ أعداء تمتُّع الناس بمتضمنات الشرعة الدولية لحقوق الإنسان والأعمال الناجز لأهداف التنمية المستدامة (2015–2030) المعروفة بـ (SDGs)

فعلى مدى العقدين المقبلين ستواجه الإنسانية الأخطار المناخية المتعدِّدة التي سيصعب تفاديها في ظل الاحترار بمقدار (1.5) درجة مئوية.. الذي حتى وإن كان مؤقتاً فسيكون العمل على إزالة آثاره من

***نشر هذا المقال الافتتاحي في وقت واحد على صفحات قضايا سياسية (الاليكترونية والورقية) والموقع الاليكتروني لمركز البيان للدراسات .**

أصعب ما يواجهه الجهد الإنساني للحفاظ على ديمومة الحياة جرَّاء الضغط الذي سيشكِّله على (المجتمعات) و (بنيتها الأساسية) و (مستوطناتها الساحلية المنخفظة) عبر حزمة من التهديدات: (الصحية، وتلوُّث الهواء، والأمراض، والظواهر الجوية شديدة الوطأة، والتهجير القسري، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي، فضلاً عن الصحة العقلية).

ولذا، يؤكِّد التقرير على أهمية الإجراءات العاجلة كضرورة حتمية لمواجهة المخاطر المتزايدة، التي في مقدِّمتها استنشاق ما يقارب 90% من البشر للهواء الملوَّث بمستويات متفاوتة ناجمة عن مخلفات الوقود الأحفوري، والتسرُّب النووي، التي تقدَّر تكلفتها الصحية اليومية قرابة (8) مليار دولار لليوم الواحد، وتتجاوز قوَّة تحمُّل الإنسان والنبات والحيوان موجات الحر والجفاف والفيضانات والزلزال واندثار كثير من الشُّعَب المرجانية.

إذ يقدِّر التقرير عدد الأفراد الذين يقطنون في مناطق جغرافية شديدة المعاناة من التغيير المناخي بـ(3.5) مليار نسمة، موزعين على الأمريكيتين وآسيا وإفريقيا.. بل وحتى القطبين.

ومع إشارة تقديرات منظمة الأمم المتحدة إلى الفوائد الصحية التي يمكن تحقيقها عن طريق الحد من الانبعاثات الكربونية ستكون ضعف التكلفة الدولية لسياسات الحد المذكورة، إلَّا أنَّ النظم الصحية في أغلب أرجاء العالم غير قادرة على التعامل مع التهديدات التي تولِّدها تلك الانبعاثات، خصوصاً مع خروج كثيرٍ منها عن إمكانية خدمة جمهورها؛ بسبب الآثار السلبية لجائحة «كورونا» ومتحوراته، وعزوف الكثير من سكان البسيطة عن التطعيم متعلِّلين بحجج واهية غير منطقية ممَّا زاد الأمر سوءاً في المضمار الصحي، ولذا يُشير التقرير إلى أنَّ التقدُّم المحرَز حتى الآن غير منتظم، وهناك فجوة تزداد اتساعاً بين الإجراءات المتخذة للتخفيف من أعباء الظاهرة، وبين معاناة الفقراء في آثارها.

لذا، يُشيرُ (لي) إلى أنَّ تقريره جاء بين (المناخ) والتنوُّع البايلوجي، والأشخاص، وبدمج العلوم الطبيعية، والاجتماعية، والاقتصادية، إذ لم يَعُد (على حد قوله) لأنصاف التدابير أن تُعدَّ خياراً صائباً للخروج من الأزمة المتفاقمة.. التي وجد التقرير بأنَّه من أنجح الوسائل للحد من أخطارها يأتي ما وراء الارتكاز على إمكانيات الطبيعية؛ لتحسين حياة الناس عن طريق جملة من الرؤى

أولاً :محاولة استعادة النظم الأيكولوجية المتدهورة والحفاظ على 20 – 50 % من موائل الأرض والمياه العذبة التي يُشير أحد تقارير منظمة الاغذية والزراعة الدولية FAO إلى إمكانية الحصول عليها عن

طريق التحكُّم في تعرية الأراضي، وإدارة المراعي، والتحسينات الجينية لتحمُّل الحرارة والجفاف، والتقليل من صناعة الأغذية وهدرها التي تولد ثلث الانبعاثات من غازات الدفيئة وَفْق تقديرات الأمم المتحدة، فضلاً عن الاهتمام بمبادرات الزراعة الذكية(التي تستخدم أقل مساحة من الأرض والمياه للحصول عن أفضل إنتاج)، حين تُحدَّد الحلول وَفْق السياق من حيث المكان والزمان، والقدرة الفائقة على إدارة دورات السياسات العامة والتنسيق المتوازنة بين القطاعات، مثل :(الزراعية، الطاقة، المالية، النقل ..إلخ)، فضلاً عن أهمية بناء القدرات في البلدان الأفقر والتي تعاني من الظاهرة، بغية تحقيق التناغم في الوفرة الغذائية عن طريق إنتاج(المحاصيل الزراعية، والماشية، والأحراج، ومصائد الأسماك)المستدامة عبر الاستفادة من الموارد المتاحة في مجال تحسين السلالات النباتية، والإنتاج الحيواني، ومكافحة الآفات الحشرية، وزيادة الإنتاج من دون استنزاف للموارد باستخدام نظام زراعة حيوية.

كما يحتاج تحفيز إمكانات الطبيعة للحد من الآثار السلبية للظاهرة إلى الأخذ بنظر الاعتبار تغذية النباتات البحرية والمعلقات المائية عن طريق ضخ كمية من المغذيات لها؛ لما لها من دور كبير في حال تغذيتها لامتصاص الغازات الضارة المؤدية إلى الاحتباس الحراري.

يُزاد عليها أهمية الاستفادة من خدمات الطاقة البديلة التي تسهم في استعادة النظم الأيكولوجية المتدهورة وتوفير 3 (ملايين)فرصة عمل فضلاً عن 20 (مليار دولار اسنة)إذا تمكَّنتِ الصين، وأمريكا، وأوروبا من توفير احتياجاتها من الموارد المتجددة التي تُعدُّ من التحديات للدول الفقيرة؛ لارتفاع كلف محطات التوليد وإدامتها، ممَّا يحتاج إلى الدعم الدولي الذي تقدِّمه الدول الصناعية إلى تلك البلدان وَفْقاً لاتفاق باريس للمناخ الذي ما زال يحتاج كثيراً لنقله إلى الواقع العملي.

ثانياً :يؤكِّد تقرير IPCC أهمية التشاركية في إدارة الحكم بين(الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني) لمواجهة التحديات والحد من المخاطر الناجمة عن التغير المناخي وتحقيق العدالة والانصاف في الاستثمار وصنع القرار لما في التشاركية من إمكانات التوفيق بين المصالح المختلفة والقيم والآراء العالية، والجمع بين المعارف العلمية والتكنلوجية من ناحية، والمعارف الأصلية والمحلية من ناحية أخرى، ممَّا يتطلَّب الاهتمام العالي في بناء المؤسسات وحكوماتها وَفْقاً لما ينص عليه الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة وغاياته المرتجاة الهادفة إلى تحسين جودة إدارة الحكم الذي يُعدُّ الضمانة الأساسية لتطبيق سائر الأهداف ويحقِّق مجتمع التنمية المستدامة المنشود الساعي إلى الحفاظ الشديد على البيئة الطبيعية للبلدان.

ثالثاً :الاهتمام بالتخطيط الحضري الجيد للمدن، والمباني المراعية للبيئة التي تضمن الامدادات الموثوقة للمياه والطاقات المتجددة والتدوير الناجح للنفايات للتغلُّب على الآثار السلبية للتحضُّر المتنامي المتوغل على البيئة وآثاره غير الحميدة على المناخ متعددة المخاطر، خصوصاً في المدن التي تشهد نمواً حضرياً سيئَ التخطيط، ومستويات مرتفعة من الفقر، والبطالة، ونقصاً في الخدمات الأساسية التي رصدها تقرير IPCC ، وحدَّد مخاطرها، وتراجع التكيُّف معها، لا سيَّما في المدن المكتظة.

رابعاً :مراعاة النقل المستدام، والربط الجيد بين المناطق الحضرية والريفية، إذ يُعدُّ قطاع النقل الضحية والسكين في الوقت نفسه حينما يتعلَّق الأمر بالتغيُّر المناخي، فعند ارتفاع درجة الحرارة وزيادة هطول الأمطار والفيضانات تكوِّن الآثار السلبية واضحة الأثر على القطاع المذكور لاسيما حين تقطع الطرق أو تنهار، وتتوقَّف سكك الحديد عن العمل، وتتعطل حركة الطيران.

لكن الضحية نفسها تتسبَّب في ما يقدر بـ (23%) من انبعاثات الغازات الدفيئة، و لن يكون هنالك تقدُّماً على صعيد العمل المناخي الجيد ما لم يُوصل إلى وسائل نقل أكثر استدامة وصديقة للبيئة التي منها أساليب النقل القادرة على التكيُّف– كما يطلق عليها البنك الدولي– خاصة في مجال النقل البري وتحسين صيانة الطرق التي تُعدُّ أداة أساسية في دعم قدرة شبكات الطرق على التكيُّف المناخي.

يُزاد على ذلك مراعاة الانتقال إلى أسلوب النقل الجماعي الآمن والكفوء،الذي سُيسهم في تخفيض انبعاثات الكربون ويخفِّف من التكدسات المرورية وتحسين السلامة على الطرق، وتيسير الوصول إلى أماكن العمل والخدمات والمساكن بالمزيد من الكفاية ، لا سيَّما حين يُتحوَّل إلى ما يعرف بالنقل بواسطة الترام، أو استخدام تقنية Mag Lev للتروس المغناطيسية في شبكة القطارات بين المدن، أو بين الأماكن الحضرية والأرياف والتي تصل سرعتها ما بين 400 – 480 كم\ساعة، وهي وسائل تعتمد الطاقة الكهربائية النظيفة كبديل عن طاقة الديزل والبانزين الملوث للبيئة التي تسبب أساليب تقليل انبعاثاتها المتمثلة باستخدام تقنية المرشح الحافز\الكتلايزر ؛ عن سلب المواطن لحصائله المالية لارتفاع كلفتها أذ تعادل سعر الأونصة من معدن البالديوم المادة الأساس فيها بمعدل قد يصل إلى 300 دولار لكل أونصة من ناحية، وإلى ارتفاع نسب الجريمة المنظمة في سرقة المرشح الحافز من السيارات وبيعها في الأسواق جرَّاء المعدن الثمين الذي تحتويه حتى في الدول ذات النظم الأمنية الجيدة كالسويد التي اكتشفت مؤخراً عصابة للجريمة المنظمة في مدينة مالمو مؤلفة من ثمانية أفراد بحوزتها عدد كبير من هذه المرشحات التي باتت التجارة فيها تعبر الحدود في كثيرٍ من الأحيان.

على صعيد آخر، وجد ان التحوُّل نحو شبكات النقل متعددة الوسائط والكفؤة يسهم الى حد بعيدفي تقليل الانبعاثات لاسيما من خلال دمج الطرق، وخطوط السكك الحديدية، والطرق المائية الذي يرفع القدرة في الاستثمار الجيد ضمن قطاع النقل المؤاتي للمناخ ويمكن أن يكون مكسباً حقيقياً لجميع جوانب التنمية والاستدامة.

ملحوظات بصدد الحالة العراقية:

يُعدُّ العراق من الدول التي تتأثَّر بالتغيير المناخي مع أنَّه من الدول قليلة الانبعاثات قياساً بالدول الصناعية الكبرى، ومن الدول التي يمكن أن تستحقَّ التعويض طبقاً لاتفاقية باريس للمناخ لكن ذلك لايمنع من وضع بعض الملحوظات أمام صانع القرار للاستفادة من متضمنات التقرير في تحسين الواقع العراقي الذي يعاني من عدد لا يستهان به من المشكلات البيئية الغير محمودة النتائج إذا ما استمرت وتفاقمت هي :

1 .تطرَّق التقرير إلى أهمية العناية بالنقل والطرق في آنٍ واحد، وهي مشكلة يعاني منها العراق معاناةً كبرى؛ جرَّاء الاستيراد غير المنتظم للمركبات، وإغفال النقل العام داخل المدن أو بين المحافظات فضلاً عن كمية الانبعاثات من مركبات الاحتراق الداخلي للمولدات الكهربائية، وعدم الاهتمام بالطرق وصيانتها، فضلاً عن الإغفال التام لأهمية النقل السككي والمائي وترابطها مع بعضها.

2 .الاهتمام بالغطاء النباتي، وإعادة زراعة الأراضي المعرَّضة للتصحُّر بأشياء دائمة الخضرة مقاومة للجفاف يمكنها التخفيف من آثار الانبعاثات واستبدال الكربون بالأوكسجين النقي.

3 .تحسين الأداء التشاركي في إدارة الحكم وضبط حوكمة القطاع الخاص والمجتمع المدني، ودعم المبادرات التطوعية لتحسين البيئة بما يخدم تخليص البلدان من الآثار السلبية للتغيُّر المناخي، وفي مقدمتها الحفاظ على الثروة المائية والسير باتجاه الطاقات البديلة.

4. تدوير النفايات على نحوٍ صحيٍّ ومقبولٍ، ووَفْقاً للمعايير الدولية للتقليل من تلوُّث الأراضي، والمياه، وإبقاء أماكن الطمر الصحي قدر الإمكان بعيدة عن مكان المياه الجوفية.

5 .استخدام أسلوب الزراعة الذكية والمحمية، وتغيير نظم الري للاستفادة من كلِّ قطرة ماء تنساب في دجلة والفرات، وإعداد الدراسات لتنقية المياه المالحة وإعادة استخدامها.

6 .اعتماد أسلوب التنمية المحلية بالمشاركة، لا سيَّما في الربط الحضاري بين المدن وتلك المناطق بما يخفِّف الهجرة من الريف إلى المدن.

7 .إعادة تخطيط المدن الكبرى في بغداد، لا سيَّما العاصمة بغداد التي تغول فيها المواطن، ورؤوس الأموال غير المنضبطة على المناطق السكنية ممَّا أسهم في تغيير تخطيطها العمراني وامتداد التغول إلى المناطق الزراعية لتُحوَّل النخيل إلى قطع من الاسمنت الذي لا يتلاءَم وأجواء البلاد الحارة.

ا.د عماد صلاح الشيخ داود

رئيس هيئة التحرير